

تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاسات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2014)

د. محمد الأمين شربي

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة- الجزائر

cherbilamine@gmail.com

أ. عبد العزيز برنه

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة- الجزائر

aziz.berna@yahoo.fr

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذا في ظل التدهور المستمر للدولار مقابل الأورو مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون أكثر من 97% من صادراته محروقات والمقومة بالدولار الأمريكي وحوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات. تم تطبيق اختبار التكامل المتزامن (المشترك) من أجل دراسة العلاقة بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو، وقد تبين أن هناك علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وهذا بسبب طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان تجاري، دولار أمريكي، أورو، تكامل مشترك

Résumé:

Le but de cette étude est vise à savoir et déterminer les effets des fluctuations de taux de change de Dollar américain par rapport à l'Euro, on prendre considération la dépréciation de Dollar par rapport l'Euro et en tenant compte la caractéristique du secteur commercial algérien, qui se caractérise par le fait que plus de 97% de ses exportations de carburant et libellés en Dollars américains et sur la propriété des deux tiers de ses importations provenant de l'Union européenne et libellée en Euros, que lui a confié les différences de coûts entre les monnaies. Nous avons utilise la méthode de cointégration pour tester la relation entre le solde de la balance commerciale et le taux de change de dollar american par rapport de l'euro, les résultats monté démontré qu'il y a une relation à long terme entre le solde de la balance commerciale et le taux de change de Dollar american par rapport de l'Euro, et cela est à cause de la nature du commerce extérieur algérien, qui dépend du secteur des hydrocarbures.

Mot clés: Taux de change, balance commerciale, dollar amirican, Euro, cointégration

تمهيد:

يعتبر موضوع سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له جميع الدول المتقدمة منها والمتخلفة أهمية كبيرة وذلك لما له من علاقة مباشرة بمختلف النشاطات الاقتصادية لعل من أهمها قطاع التجارة الخارجية، حيث على أساس سعر الصرف يتم تسوية المعاملات التجارية مع العالم الخارجي لأي دولة، ونتيجة للتطورات والاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد العالمي فقد تتعرض أسعار الصرف لعدة تقلبات واضطرابات وخاصة تلك التي تحدث للعملة الرئيسية (الدولار والأورو)، والتي من شأنها التأثير سلباً على أداء قطاع التجارة الخارجية والذي نعبر عنه بالميزان التجاري.

هذا الأخير (قطاع التجارة الخارجية) الذي من أبرز سماته في الجزائر الأحادية في التصدير كون ما يفوق 97% من صادراته محروقات، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، في حين تتميز الواردات الجزائرية بالتركيز المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الإتحاد الأوروبي والتي تسعر بالأورو.

إن هذا الأمر يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري إذ أن التصدير يكون بعملة منخفضة والاستيراد يكون بعملة مرتفعة، فأى انخفاض لسعر صرف الدولار مقابل الأورو سيكلف الاقتصاد الجزائري الفوارق بين العملتين، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للعائدات النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات وهو ما انعكس سلباً على الميزان التجاري الجزائري.

ومما سبق ذكره نتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟

ولإجابة على الإشكالية نضع الفرضية التالية:

- توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري.

منهج الدراسة:

محاولة منا للإجابة على التساؤلات وبغية اختبار صحة الفرضية فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وعلى الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري.

ومن أجل التطرق إلى الموضوع ارتأينا تناوله ضمن الجوانب التالية:

1- مفاهيم عامة؛

2- تحليل أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؛

3- اختبار العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري باستعمال طريقة التكامل المشترك.

أولاً: مفاهيم عامة حول سعر الصرف، الميزان التجاري وتغيرات سعر الصرف

سنطرق فيما يلي إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري وتغيرات سعر الصرف.

1-1- مفهوم سعر الصرف:

سعر الصرف هو كأي سعر آخر يمكن التعامل معه في نظرية الأثمان¹، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة، وهناك طريقتين في النظر لأي من العملتين كسلعة، فإحدهما، ترى أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وهي الطريقة المباشرة، والطريقة الأخرى تعد السلعة هي العملة المحلية وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية وهي الطريقة غير المباشرة¹.

إذن فحسب الطريقة المباشرة فيعرف سعر الصرف: بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، أو ما يعرف بالتسعير الواضح.

وحسب الطريقة غير مباشرة فيعرف سعر الصرف: أنه ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة²، أو ما يعرف بالتسعير المبهم.

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

- **سعر الصرف الاسمي (الجاري):** يعرف سعر الصرف الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعامل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات³، وسعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).
- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس.

1-2- مفهوم الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين وهما:

- الميزان التجاري السلعي (حساب التجارة المنظورة)؛
- الميزان الخاص بالتجارة غير المنظورة (الحساب التجاري للخدمات) كما تم توضيح ذلك.

1-3- تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري:

قبل التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري سنطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتغيرات سعر الصرف.

1-3-1- مفاهيم عامة حول تغيرات سعر الصرف:

يمكن لتغيرات سعر صرف أي عملة أن تأخذ الأشكال التالية:

- **الانخفاض (التدهور) Dépréciation:** ويقصد به انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أو ارتفاع السعر الداخلي للعملة الأجنبية وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.
- **الارتفاع (التحسن) Appréciation:** فيقصد به ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب. تجدر الإشارة إلى أن أي انخفاض في قيمة عملة معينة يقابلها ارتفاع في عملة مقابلة والعكس صحيح، كما أن انخفاض وارتفاع العملة لا يكون إلى في نظام الصرف المرن⁴.
- **التخفيض Dévaluation:** هو قرار تتخذه السلطات النقدية للدولة بتخفيض سعر صرف عملتها مقابل عملة أو عدة عملات أجنبية⁵، أي جعل العملة المحلية تساوي عددا أقل من العملة الأجنبية، وهذا ما سيخفض قوتها الشرائية في الخارج⁶.
- **الرفع Réévaluation:** فهي عملية معاكسة لعملية التخفيض.

1-3-2- العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري:

بما أن آثار الانخفاض أو التخفيض تكون بصفة عامة واحدة فإننا سنناقشهما معا، وفيما يخص آثار رفع العملة فهو عكس آثار تخفيض العملة، ونادر ما تلجأ إليه الدولة من أجل التخلص من الفائض في المدفوعات.

- **أثر تخفيض العملة على الصادرات:** يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.
- **أثر تخفيض العملة على الواردات:** يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض؛

- عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجارياً)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل⁷.

ثانياً: تحليل أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو منذ صدور الأورو عام 1999 إلى يومنا هذا، وسنتطرق فيما يلي إلى أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري وذلك بعد تحليل تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو والآثار الاقتصادية لذلك وتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

1-2- تحليل تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو والآثار الاقتصادية لذلك خلال الفترة (1999-2014)؛

سنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم أسباب تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والآثار الاقتصادية لذلك.

1-1-2- تحليل تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2014)؛

من خلال الشكل رقم 01 يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو خلال هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

- تمتد المرحلة الأولى من تاريخ إصدار الأورو سنة 1999 إلى غاية سنة 2001، حيث شهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة للأورو حيث انتقل من 0.9382 دولار لكل أورو سنة 1999 إلى 1.1165 سنة 2001 أي ارتفاع بنسبة 19%، ويعود سبب تدهور قيمة الأورو (ارتفاع قيمة الدولار) خلال هذه الفترة إلى ضعف الطلب عليه نتيجة ضعف الثقة من طرف المستثمرين في عملة جديدة مقارنة بالدولار الذي يحظى بالثقة في المعاملات المالية والتجارية الدولية؛
- أما المرحلة الثانية فتمتد من 2002 إلى غاية 2008، حيث شهد سعر صرف الدولار تدهوراً مستمراً خلال هذه الفترة إلى أن وصل إلى أدنى حد له في سنة 2008 أين سجل قيمة 0.6790 دولار لكل أورو، وقد بلغت نسبة تراجع الدولار خلال هذه الفترة باعتبار 2001 سنة أساس إلى 39.18%.
- أما المرحلة الثالثة فتمتد من 2009 إلى 2014: أين شهدت هذه المرحلة الارتفاع التدريجي للدولار أمام الأورو وهذا نتيجة بداية التعافي التدريجي للاقتصاد الأمريكي من آثار الأزمة المالية 2008، وبداية ظهور أزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي ما أثر سلباً على قيمة الأورو، إلا أن سعر صرف الدولار يبقى منخفضاً مقارنة بالأورو منذ سنة 2003.

وتعود أسباب انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو إلى ما يلي:

- أسباب داخلية أمريكية: حيث التزمت السياسة الأمريكية بشعار (دولار قوي) بدأ يتهاوى إذ بدأ الاقتصاد الأمريكي يقتنع أن المكاسب الداخلية التي تجنيها الولايات المتحدة من ضعف عملتها أكثر مما كانوا

يظنون، حيث أن ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية والآسيوية حيث زادت صادراتها نتيجة الانخفاض في عملتها وبالتالي بدأت هذه الشركات في زيادة توسعها الإنتاجي وعدد الموظفين لديها، كما أن السياحة الأمريكية الداخلية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الانخفاض في قيمة عملتها حيث أصبح السائح الأمريكي يفضل القيام بالسياحة الداخلية عن قيامه بالسياحة الدولية باتجاه أوروبا وآسيا، مما حفز نمو الاقتصاد المحلي الأمريكي.

- أسباب مالية: الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية إذ أنه قد تجاوز (631 مليار دولار) في عام 2006 أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي، وهناك عجز أمريكي آخر تمثل في العجز المستمر منذ خمس سنوات بالموازنة الأمريكية بعد أن كانت تحقق فائضا حتى عام 2001، وقد بلغت قيمة العجز بالموازنة خلال عام 2006 حوالي 209.3 مليار دولار بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الأمريكي.

- أسباب اقتصادية: إن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وتحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي وارتفاع أسعار النفط وما يشكل ذلك من ازدياد تكاليف الإنتاج والتشغيل والتضخم أدى إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي⁸.

- أسباب نقدية: نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة مقارنة بمثيلاتها في أوروبا واليابان، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي عمد البنك المركزي الأمريكي في بداية عام 2001 إلى خفض الفائدة على الدولار من 6.5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض، وتقاديا لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75% لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل البنك الفيدرالي تخفيض الفوائد حتى شهر جوان من عام 2003 لتصل إلى نسبة 1%، وهو أدنى مستوى لم تشهد مثله الولايات المتحدة من قبل. وفي جوان 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7%، وبدءاً من عام 2007 عادت إلى الانخفاض من جديد فكانت 5.2% لتصل في شهر ماي 2008 إلى 1.98%، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعاً من 2.11% في عام 2002 إلى 4.28% في العام 2007، ووصلت إلى 4.86% في شهر ماي 2008⁹.

- أسباب عسكرية: حيث أن السياسة الأمريكية الخارجية بقيادة جورج بوش كانت قد استفذت كل الفوائد المالي الذي حققته إدارة الرئيس الأسبق كلينتون والذي كان يقدر بمائتين وستة وخمسين مليار دولار (256 مليار دولار) في أقل من ثلاث سنوات ليتحول إلى عجز مالي يقدر بأربعمائة وخمسة وخمسين مليار دولار أمريكي (455 مليار دولار) بسبب حروبها الموسعة في كل من أفغانستان والعراق، مما أسهم كثيراً في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

- أسباب دولية: إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي انتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي وخاصة الأوروبي، الأمر الذي سبب الانخفاض الكبير لقيمة الدولار تجاه الأورو مع بداية عام 2002 كما أن مخاوف أصحاب رؤوس الأموال في (الشرق الأوسط) من سياسة بوش في محاربة ما يسمى

بالإرهاب وما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال العربي جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية¹⁰.

لهذه الأسباب فقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى ترك سعر صرف الدولار ينخفض أمام العملات الرئيسية الأخرى أو ما يسمى بالدولار الضعيف، محاولة منها لتشجيع الصادرات الأمريكية للنفوذ إلى الأسواق العالمية نتيجة انخفاض سعر المنتجات الأمريكية، وزيادة كلفة الواردات إلى السوق الأمريكي وبالتالي تقليل العجز التجاري المتزايد خاصة مع دول آسيا: اليابان والصين وكوريا، فالصين تحقق فائضا كبيرا في تجارتها مع الولايات المتحدة بلغ 232.5 مليار دولار في عام 2006 مقابل 202 مليار دولار العام الأسبق و140 مليارا عام 2004، كما تتسبب سلعها الرخيصة بالسوق الأمريكية في فقد مئات الآلاف من الوظائف بالاقتصاد الأمريكي، كذلك بلغ الفائض التجاري لليابان مع الولايات المتحدة مليار دولار في عام 2006.

ولقد أشار رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي بن برنانكي إلى عامل آخر لتراجع الدولار عندما ذكر أن التباطؤ الذي يشهده سوق الرهن العقاري الأمريكي قد يستمر فترة أطول من المتوقع، مما كبد الدولار خسائر إضافية أمام العملات الأخرى¹¹.

2-1-2- الآثار الاقتصادية لانخفاض قيمة الدولار:

إن لانخفاض قيمة الدولار عدة آثار تختلف باختلاف الدول (نامية ومتقدمة)

- بالنسبة للدول النامية:

نظرا للمكانة التي يحظى بها الدولار في الاقتصاد العالمي فإن أي تغير يحدث له سيكون له عدة تأثيرات على مختلف اقتصاديات العالم وخاصة تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأمريكي والدولار، حيث أن انخفاض الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع الدولارية للدول الأخرى في الدول المتقدمة، وخاصة تلك المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حصيلة صادرات الدول النامية والتي غالبا ما تسعر بالدولار سوف تنخفض نتيجة لانخفاض سعر الدولار، وقد تضررت نتيجة الانخفاض في الدولار الدول النفطية بالذات والتي تحصل على حصيلة صادراتها النفطية بالدولار، لأن قوتها الشرائية سوف تنخفض، أي أن كمية النفط المصدرة ستشتري قدرا أقل من السلع والخدمات وهذا يؤدي لا محال إلى ارتفاع تكلفة واردات هذه الدول وخاصة إذا كانت تلك الواردات مقومة بعملة أخرى أقوى من الدولار، كما قد تضررت فعلا دول عديدة نتيجة الانخفاض وبالذات تلك الدول التي لديها ودائع كبيرة بالدولار في البنوك الأجنبية أو بشكل استثمارات أخرى، وهذا ما يؤدي إلى خسارتها مبالغ لا يستهان بها بسبب ذلك¹².

كما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية، فإنه يؤدي أيضا إلى انخفاض قيمة الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، وهذا ما يحدث في الدول العربية النفطية، وتنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار وهذا ما أثبتته دراسة أجرتها المؤسسات الأوروبية حيث تبين أن ارتفاع الأورو إلى 1.3 دولار يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل 0.6 نقطة¹³.

وقد أدى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو بدءاً من العام 2006 إلى انخفاض العديد من العملات المثبتة بالدولار أمام الأورو، وقد قابلها تحسن في القيمة الخارجية للعملات غير مثبتة بالدولار مثل دول المغرب العربي¹⁴، فنلاحظ مثلاً أن الدينار الجزائري قد ارتفع سعره من 75.3165 دينار لكل دولار سنة 2000 إلى 64.5684 دينار لكل دولار سنة 2009.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار والأضرار الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدولار لا تقتصر على الدول النامية فقط بل وحتى الدول المتقدمة أيضاً، ولكن مداها يكون أكبر في الدول النامية نتيجة لهشاشة وضعف اقتصادياتها، بينما تتأثر الدول المتقدمة بدرجة أقل نتيجة لمثانة اقتصادياتها.

- آثار انخفاض الدولار على الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة:

إن انخفاض الدولار يحقق عدة مزايا للولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة للميزان التجاري يساهم انخفاض الدولار في تحسين وضع الميزان التجاري وميزان رأس المال الأمريكي وذلك من خلال:

- تجد الشركات الأمريكية أنه من السهل بيع منتجاتها في الخارج، بمعنى زيادة صادراتها نحو الخارج؛
- تواجه الشركات الأمريكية ضغوطاً أقل نحو الحفاظ على أسعارها منخفضة؛
- يشجع قطاع السياحة في الولايات المتحدة، حيث تصبح التكاليف أرخص، وتصبح تكاليف السفر والسلع الأجنبية أعلى بالنسبة للأمريكيين؛
- نفس التأثير يكون على أسواق رأس المال حيث تصبح الأسهم والسندات أقل تكلفة بالنسبة للأجانب وبالتالي يصبح سوق المال أكثر جاذبية، وبالمقابل يقلل من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- أما بالنسبة لقروض أمريكا بالنسبة للعالم الخارجي فإن انخفاض الدولار سيخفف من القيمة الحقيقية لهذه القروض.

رغم المزايا التي يقدمها انخفاض الدولار للولايات المتحدة إلا أن هذا الانخفاض يؤثر تأثيراً سلبياً على دور الدولار الأمريكي حيث يضعف دوره كعملة احتياط دولية، كما أن انخفاض الدولار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات من السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى التضخم، مما يؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا غالباً ما يدفع البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة لجذب المستثمرين الأجانب، ومن المعلوم أن ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم لها آثار جد سلبية على النمو الاقتصادي¹⁵.

أما الدول الأوروبية فقد استفادت من تراجع أسعار صرف الدولار وذلك بانخفاض تكلفة استيراد النفط الذي تجاوز سعره 100 دولار في 2012، وكذلك بالنسبة لأسعار المواد المستوردة من المعادن والمواد الأولية، إلا أن انخفاض سعر الدولار يؤثر سلباً على صادراتها التي أصبحت أعلى سعراً مقارنة بالسلع الأمريكية وبالتالي ستراجع صادرات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سيؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري لهذه الدول، ودفع هذا الأمر العديد من الشركات الأوروبية الكبرى، مثل شركة بي إم دبليو وشركة فولسفاغن لصناعة السيارات وغيرها من الشركات إلى اتخاذ أساليب للحماية من تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم وهذا ما يحملها تكاليف إضافية في المدى القصير¹⁶.

لذلك من الطبيعي أن ينعكس موقف الدولار على العملات الأخرى، فكان الأورو أول الرايحين، وارتفاعه كان نتيجة طبيعية للاستقرار الذي شهدته منطقة الأورو، ما يعني أن قوته ليست بسبب قوة الاقتصاد الأوروبي، إنما بسبب تباطؤ الاقتصاد وارتفاع العجز في أمريكا¹⁷.
وتبعاً لذلك لم تجد الإدارة الأمريكية سوى تخفيض قيمة الدولار في أ سواق الصرف، لتحفيز التصدير وزيادة فرص العمل وزيادة العرض ودفع الطلب الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي.

2-2- تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2014):

من خلال الشكل البياني رقم 02 يتضح أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد حالة الفائض منذ 1999 إلى غاية 2014، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري من 3.36 مليار دولار سنة 1999 إلى 12.3 مليار دولار سنة 2000، وقد شهد مرحلة شبه مستقرة خلال سنتي 2000 و2001 ليعود إلى الانخفاض في سنة 2002 إلى 6.7 مليار.

وبعد سنة 2003 شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعاً ملحوظاً حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 40.6 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.
كما شهد رصيد الميزان التجاري انخفاضاً ملحوظاً سنة 2009 حيث وصل إلى 7.78 مليار دولار، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008، لكن هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجياً منذ سنة 2010، فحقق ما قيمته 25.96 و20.17 مليار دولار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعاً كبيراً خلال سنتي 2013 و2014 إذ وصل إلى 0.32 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وهي أدنى قيمة يسجلها منذ سنة 1999، وهذا بسبب تراجع سعر النفط إذ وصل إلى 100.2 دولار أمريكي للبرميل وهذا ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 59.99 مليار دولار أمريكي، ونتيجة الزيادة الكبيرة لتكلفة الواردات التي وصلت إلى أكثر من 59.97 مليار دولار خلال نفس السنة.

إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية يجعل من الميزان التجاري الجزائري رهيناً بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويتبين من الشكل البياني رقم 03 أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري، ويعود سبب هذه العلاقة إلى طبيعة القطاع التجاري الجزائري وخاصة قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات.

2-3- أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري:

يبين الشكل رقم 04 تطورات كل من سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2014)، ويتضح من خلال الشكل البياني أنه لا توجد علاقة وتأثير مباشر لتغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري، بل هناك تأثير غير مباشر وذلك من خلال التأثير على عائدات المحروقات وهذا ما يؤثر سلباً على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تأكلها، حيث كلما انخفض سعر

صرف الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو، حيث أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، هذا ما يجعل الميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة من جهتين، فمن جهة يتم تصدير (بيع) المحروقات بسعر منخفض (سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو)، ومن جهة أخرى يتم الاستيراد (شراء) بسعر مرتفع (تسديد قيمة الواردات بالأورو).

فمثلا ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2006 قدر بـ 8949 مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمته 11729 مليون دولار وقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية سنة 2014 ما قيمته 59.67 مليار دولار وعند تقييمها بالأورو فهي لا تتجاوز 44.87 مليار أورو فقط، وهذا ما يوضح أن تكلفة الواردات تزداد كلما انخفض الدولار أمام الأورو.

أما قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات التي تسعر بالدولار الأمريكي، فلو حولنا قيمة الصادرات من قطاع المحروقات إلى الأورو سنلاحظ انخفاض قيمتها بنفس وتيرة تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ونفس الملاحظة بالنسبة للاحتياجات النقدية فعند تقييمها بالأورو نلاحظ تدهور قيمتها بنفس وتيرة تدهور سعر صرف الدولار، حيث انه ومع استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، تتدهور وتتآكل القيمة الحقيقية للاحتياجات الصرف. لذا وجب التنوع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة الوضع النقدي الحالي وطبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

ولتوضيح آثار تدهور قيمة الدولار بالنسبة للأورو والخسارة الناتجة عن ذلك نستعين بالمثال التالي:

لو افترضنا أن سعر صرف الدولار يساوي سعر صرف الأورو (1 دولار = 1 أورو)، وأن سعر النفط 70 دولار للبرميل، فإن سعر النفط مقدراً بالأورو يكون 70 أيضاً، وإذا كان سعر ساعة سويسرية مثلا هو 700 أورو، فإننا نحتاج في هذه الحالة إلى تصدير عشرة براميل من النفط لشراء هذه الساعة (70 دولار أو أورو × عشرة براميل = 700 أورو)، فإذا انخفض سعر الدولار بالنسبة للأورو حيث أصبح كل أورو يساوي دولارا ونصف (1 أورو = 1.5 دولار) وبقيت أسعار النفط على حالها عند 70 دولار للبرميل فإننا نحتاج إلى 1050 دولار لشراء هذه الساعة، أي ما يعادل 15 برميل من النفط (15 برميل × 70 دولار = 1050 دولار = 700 أورو)، وهذا معناه انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط بسبب انخفاض الدولار لأننا نحتاج إلى تصدير 15 برميلا لشراء الساعة نفسها التي كنا نشتريها سابقا بعشرة براميل.

ثالثا: اختبار العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن (المشترك)

سنحاول في فيما يلي اختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين كل من سعر صرف الدولار والدينار بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2014)، وهذا من أجل معرفة مدى تأثير تغيرات كل من سعر صرف الدولار والدينار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري.

3-1- متغيرات الدراسة:

إن متغيرات الدراسة هي عبارة عن بيانات شهرية للفترة الممتدة من جانفي 1999 إلى غاية ديسمبر 2014، أي أن حجم العينة المستعملة هو 192 مشاهدة.

- المتغير التابع: رصيد الميزان التجاري الجزائري، ويعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، والذي نرمز له بالرمز BC،
- المتغير المستقل: متغيرة سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، والذي نرمز له بالرمز TCUSD.

3-2- نتائج الدراسة ومناقشتها:

إن أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، لذا سيتم أولاً اختبار وجود جذر الوحدة وذلك باستعمال اختبار ديكي فولر لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

3-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجذر الأحادي لديكي فولر:

انطلاقاً من المنحنيات البيانية المبيّنة في الشكل رقم 05 يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وللتحقق من ذلك نطبق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على كل سلسلة زمنية والممثلة لمتغيرات الدراسة.

أ - سلسلة الميزان التجاري الجزائري BC:

سنقوم فيما يلي باختبار استقرار السلسلة الزمنية، فإذا كانت غير مستقر نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة في مرحلة ثانية.

- دراسة استقرارية سلسلة الميزان التجاري BC:

من خلال نتائج اختبار ADF من الدرجة صفر (عند المستوى) لسلسلة الميزان التجاري وهذا للنموذج الأول والثاني والثالث والموضحة في الجدول رقم 01 يتضح:

بالنسبة للنموذج الثالث:

- إن درجة التأخير قد حددت تلقائياً بالبرنامج وفق معيار schwarz وقد قدرت بـ $P=2$ ؛
- نلاحظ أن القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام b تساوي (-0.19) وهي أصغر من القيمة الجدولية والتي تساوي (2.79) عند درجة حرية (100) ومستوى معنوية 5%، إذن نقبل فرضية العدم H_0 أي $(b=0)$ ، إذن فالنموذج لا يحتوي مركبة الاتجاه العام، وهذا ما يفسره الاحتمال الذي يساوي 0.2306 وهو أكبر من 0.05؛
- بالنسبة للثابت C، نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم H_0 ، وبالتالي عدم وجود الثابت في النموذج؛
- بالنسبة للجذر الأحادي، نلاحظ أن القيمة المحسوبة (-2.717942) أكبر من القيمة الجدولية (-3.433778) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود الجذر الأحادي في النموذج.

بالنسبة للنموذج الثاني:

- قبول الفرضية العدم H_0 ، وبالتالي عدم وجود الثابت لأن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية 100؛
- قبول الفرضية العدمية لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي وجود الجذر الأحادي عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة للنموذج الأول:

- نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة (-1.670433) أكبر من القيمة الجدولية (-1.942517)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود الجذر الأحادي في النموذج، ويؤكد ذلك الاحتمال الذي يساوي 0.0896.

من خلال تحليلنا لنتائج اختبار ديكي فولر نستنتج أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة وهي من النوع DS، ولجعلها وتحولها إلى سلسلة مستقرة، نقوم بحساب الفرق من الدرجة الأول First Difference، ونقوم بدراسة استقراريتها:

- دراسة استقرارية سلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري DBC:

من خلال الشكل البياني رقم 06 يتضح أن سلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري تتذبذب بانتظام حول الصفر، إذن يمكن القول أنها مستقرة، وللتأكد من ذلك نطبق اختبار ديكي فولر الموسع، ومن خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم 02 يتبين أن سلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري DBC:

- لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية؛
- لا تحتوي على الثابت لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في النموذج الثالث والثاني؛
- عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

إذن، سلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري (DBC) مستقرة، إذن فالسلسلة الأصلية BC متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

ب- سلسلة سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو TCUSD:

سنقوم فيما يلي باختبار استقرار السلسلة الزمنية، فإذا كانت غير مستقر نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة في مرحلة ثانية.

- دراسة استقرارية سلسلة سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو TCUSD:

من خلال نتائج اختبار (ADF) من الدرجة صفر (عند المستوى) لسلسلة الميزان التجاري وهذا للنموذج الأول والثاني والثالث والموضحة في الجدول رقم 03 يتضح:

- أن درجة التأخير قد حددت تلقائياً بالبرنامج وفق معيار schwarz وقد قدرت بـ $P=1$ ؛
- لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية؛
- لا تحتوي على الثابت لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في النموذج الثالث والثاني؛

• وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ويعزز ذلك قيمة الاحتمال والتي تفوق 5% في النماذج الثلاثة.

من خلال تحليلنا لنتائج اختبار ديكي فولر نستنتج أن السلسلة TCUSD تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة وهي من النوع DS، ولتحويلها إلى سلسلة مستقرة، نقوم بحساب الفروق من الدرجة الأولى First Difference. ونقوم بدراسة استقراريتها:

- دراسة استقرارية سلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو DTCUSD:

من خلال الشكل البياني رقم 07 يتضح أن سلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو DTCUSD تتذبذب بانتظام حول الصفر، إذن يمكن القول أنها مستقرة، وللتأكد من ذلك نطبق اختبار ديكي فولر الموسع، ومن خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم 04 يتبين أن سلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو DTCUSD:

- لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية؛
 - لا تحتوي على الثابت لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في النموذج الثالث والثاني؛
 - عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ويعزز ذلك قيمة الاحتمال التي تساوي الصفر في النماذج الثلاثة.
- إذن، سلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (DTCUSD) مستقرة، إذن فالسلسلة الأصلية DTCUSD متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).

3-2-2- اختبار التكامل المشترك:

سنقوم فيما يلي باختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري BC وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو TCUSD،

بعد تحقق الشرط الأول وهو أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، سنقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي، إذ يجب أن تكون مستقرة من الدرجة الصفر حتى تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

بعد تقدير العلاقة بين كل من BC و TCUSD باستعمال برنامج EViews8، تحصلنا على سلسلة البواقي والتي نرمز لها بالرمز u1، وسنقوم فيما يلي باختبار استقراريتها باستعمال اختبار "ديكي فولر الموسع"، ومن خلال الجدول رقم 05 يتضح أن سلسلة البواقي لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على الثابت لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لكل من مركبة الاتجاه العام والثابت كما أنها لا تحتوي على جذر الوحدة لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة، وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، إذن فإن سلسلة البواقي u1 مستقرة من الدرجة صفر I(0).

إذن، ويتحقق الشرط الثاني للتكامل المشترك، نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وهذا ما يثبت صحة الفرضية أي أن هناك

علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري، ويمكن تفسير هذه العلاقة بما يلي:

- بما أن معظم الصادرات الجزائرية مشكلة من المحروقات، هذه الأخيرة التي تسعر وتحصل بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن التقلبات التي تحدث في سعر صرف الدولار لها تأثير في المدى الطويل على الميزان التجاري الجزائري، ولكن بنسبة لا تتعدى 19% كما يوضح ذلك معامل التحديد ($R=19.07\%$)، وهي نسبة ضعيفة حيث أن 80% من التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل تفسرها عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار المحروقات، تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

الخلاصة :

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والميزان التجاري حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري، وبعد التعرف على أهم أسباب تراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو وإلى أهم تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري وباستعمال طريقة التكامل المتزامن توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

1- نتائج الدراسة:

- يؤدي تراجع الدولار أمام الأورو إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة تلك التي مصدرها الاتحاد الأوروبي، طالما بقيت عملة تسديد الواردات مختلفة عن عملة فوترة الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري الجزائري ويؤدي إلى تآكل الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي، وفي الوضع الحالي فإن من مصلحة الجزائر أن يرتفع سعر صرف الدولار وينخفض سعر صرف الأورو؛
- بعد تطبيق اختبار التكامل المشترك بين سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري تم إثبات أن هناك علاقة تكامل مشترك بين تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري؛
- لنقادي هذا الوضع ومخاطر تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو أنشأت الحكومة الجزائرية علاقات تجارية (خارج المنطقة الأوروبية) مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية، حيث يتم فوترة المعاملات التجارية بالدولار وهي نفس عملة تحصيل الإيرادات النفطية، أما فيما يخص لاحتياطات من العملات الصعبة، فقد أصبحت تتكون من الأورو والدولار بعدما كانت تركز على الدولار فقط.

2- التوصيات:

- يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.

- تنوع مصادر الواردات خارج منطقة الأورو، وإدراج شروط خاصة أثناء عقد الاتفاقيات التجارية بحرية اختيار عملة الفوترة.
- إصلاح النظام المصرفي الجزائري وإنشاء سوق الصرف الآجلة من أجل تسهيل تغطية مخاطر تقلبات الصرف، وهذا من شأنه تحفيز الصادرات خارج المحروقات.
- تنوع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.

قائمة الجداول والأشكال:

جدول رقم 01: نتائج اختبار ADF للسلسلة BC

الاحتمال	القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5%	القيمة المحسوبة	معلمات النموذج	النماذج	درجة التأخير
0.8438	2.79	-0.197271	الاتجاه العام b	النموذج الاول	02
0.0602	3.11	1.891215	الثابت c		
0.2306	-3.433778	-2.717942	الجزر الأحادي \emptyset		
0.0513	-2.876	-2.866	الثابت c	النموذج الثاني	02
			الجزر الأحادي \emptyset		
0.0896	-1.942	-1.670	الجزر الأحادي \emptyset	النموذج الأول	02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

جدول رقم 02: نتائج اختبار (ADF) من الدرجة الأولى لسلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري (DBC)

للمنموذج الأول والثاني والثالث

الاحتمال	القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5%	القيمة المحسوبة	معلمات النموذج	النماذج	درجة التأخير
0.3723	2.79	-0.892711	الاتجاه العام b	النموذج الاول	02
0.4525	3.11	0.752841	الثابت c		
0.0000	-3.433778	-14.93089	الجزر الأحادي \emptyset		
0.9581	2.54	-2.052615	الثابت c	النموذج الثاني	02
0.0000	-2.376677	-14.91582	الجزر الأحادي \emptyset		
0.0000	-1.942517	-14.95638	الجزر الأحادي \emptyset	النموذج الأول	02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

جدول رقم 03: نتائج اختبار (ADF) من الدرجة صفر للسلسلة TCUSD وهذا للنموذج الأول والثاني والثالث

درجة التأخير	النماذج	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية %5	الاحتمال
01	النموذج الاول	الاتجاه العام b	1.381892-	2.79	0.1687
		الثابت c	1.381892	3.11	0.0598
		الجذر الأحادي θ	1.976484-	3.433651-	0.6100
01	النموذج الثاني	الثابت c	1.367570	2.54	0.1731
		الجذر الأحادي θ	1.425559-	2.876595-	0.5690
01	النموذج الأول	الجذر الأحادي θ	0.463487-	1.942508-	0.5134

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على EViews 8

جدول رقم 04: نتائج اختبار (ADF) من الدرجة الأولى لسلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (DTCUSD) للنموذج الأول والثاني والثالث

درجة التأخير	النماذج	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية %5	الاحتمال
00	النموذج الاول	الاتجاه العام b	0.211066	2.79	0.8331
		الثابت c	0.297559-	3.11	0.7664
		الجذر الأحادي θ	10.04195-	3.433651-	0.0000
00	النموذج الثاني	الثابت c	2.231409-	2.54	0.8172
		الجذر الأحادي θ	10.06866-	2.876595-	0.0000
00	النموذج الأول	الجذر الأحادي θ	10.09161-	1.942508-	0.0000

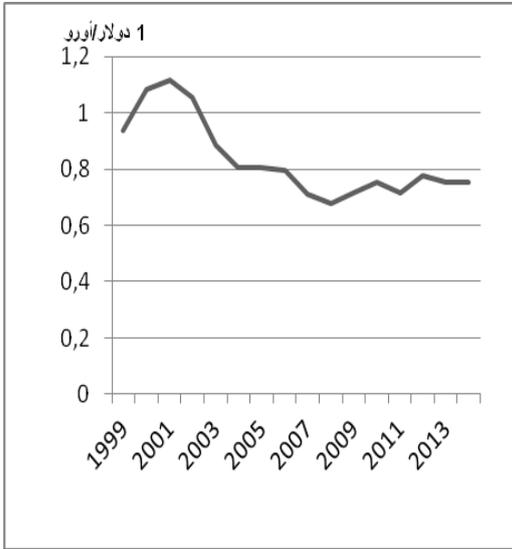
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

جدول رقم 05: نتائج اختبار ADF من الدرجة صفر لسلسلة البواقي u1

درجة التأخير	النماذج	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية %5	الاحتمال
02	النموذج الثالث	الاتجاه العام b	1.4157-	2.79	0.1585
		الثابت c	1.231358	3.11	0.2198
		الجذر الأحادي θ	3.382717 -	3.433778 -	0.0568
02	النموذج الثاني	الثابت c	0.015910-	2.54	0.9873
		الجذر الأحادي θ	3.190870 -	2.876677 -	0.0221
01	النموذج الأول	الجذر الأحادي θ	3.201572 -	1.615583 -	0.0015

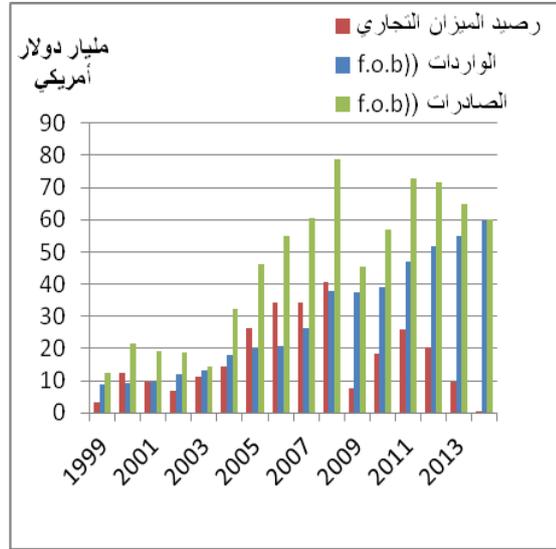
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

الشكل رقم 01: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو خلال الفترة (1999-2014)



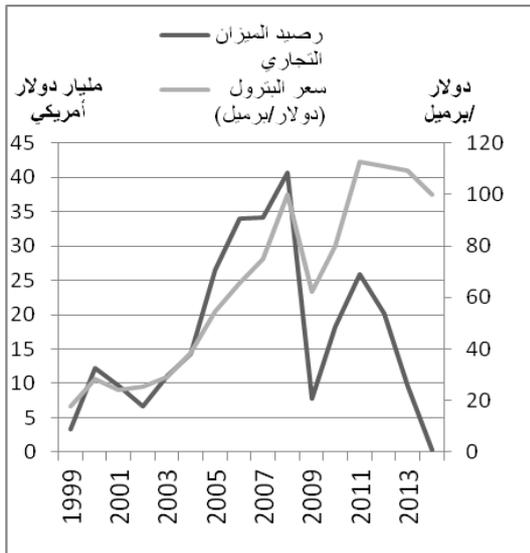
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01 باستعمال Excel 2007

الشكل رقم 02: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2014)



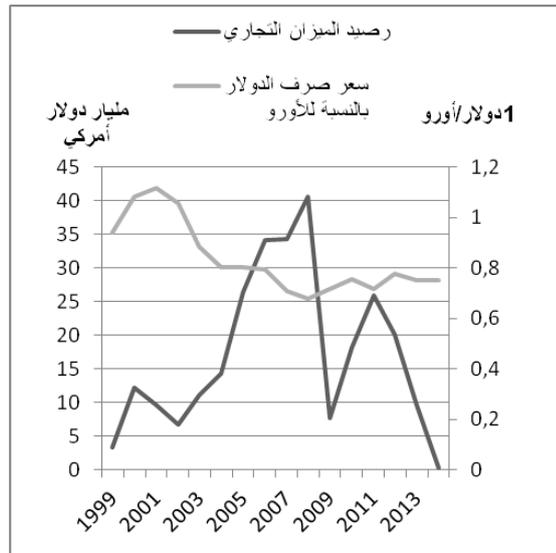
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01 باستعمال Excel 2007

الشكل رقم 03: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر النفط للفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01 باستخدام Excel 2007

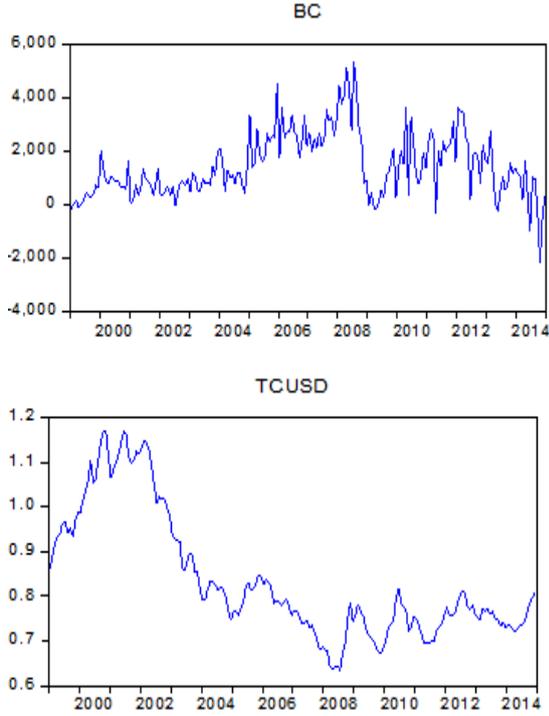
الشكل رقم 04: تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو والميزان التجاري خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01 باستعمال Excel 2007

الشكل رقم 05: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية BC و TCDZ خلال الفترة

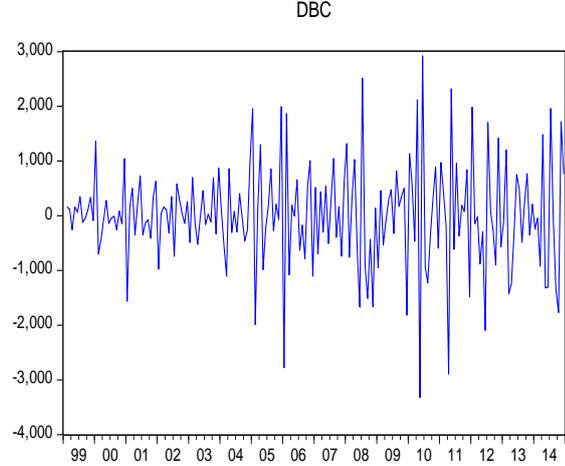
(جانفي 1999 - ديسمبر 2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى للميزان التجاري الجزائري (DBC) خلال الفترة (فيفري

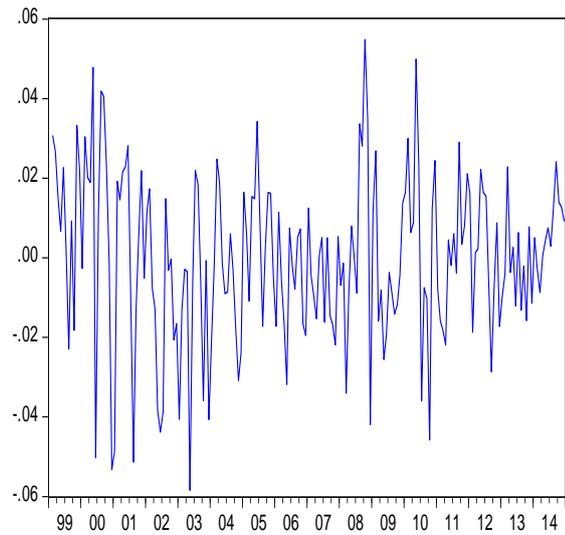
1999 - ديسمبر 2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (DTCUSD) خلال الفترة (فيفري 1999 - ديسمبر 2014)

DTCUSD



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 8

ملحق رقم 01: تطورات كل من الميزان التجاري، سعر صرف الدولار وسعر صرف الدينار بالنسبة للأورو
 خلال الفترة (1999 - 2014)

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	الصادرات (f.o.b)	محروقات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات (F.O.B)	سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
1999	3.36	12.32	11.91	0.41	8.96	0.9382	17.8
2000	12.30	21.65	21.06	0.59	9.35	1.0827	28.5
2001	9.61	19.09	18.53	0.56	9.48	1.1165	24.3
2002	6.70	18.71	18.11	0.61	12.01	1.0575	25.2
2003	11.14	14.46	23.99	0.47	13.32	0.8840	29.0
2004	14.27	32.22	31.55	0.66	17.95	0.8039	38.7
2005	26.47	46.33	45.59	0.74	19.86	0.8037	54.6
2006	34.06	54.74	53.61	1.13	20.68	0.7961	65.7
2007	34.24	60.59	59.61	0.98	26.35	0.7092	74.9
2008	40.60	78.59	77.19	1.4	37.99	0.6790	99.9
2009	7.78	45.19	44.41	0.77	37.4	0.7176	62.2
2010	18.20	57.09	56.12	0.96	38.88	0.7540	80.2
2011	25.96	72.88	71.66	1.22	46.927	0.7178	112.9
2012	20.17	71.73	70.58	1.15	51.569	0.7776	111
2013	9.73	64.71	63.66	1.05	54.987	0.7529	109.5
2014	0.32	59.99	58.36	1.63	59.67	0.7520	100.2

Source: banque d'algerie, bultins statistiques trimestriels N⁰ (01 à 30), de (2002 à 2015).

-European central bank (ECB), consulté le 17/11/2015 sur le lien:

http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?jsessionid=830134AFD760806EB2B93B4563412BF5?SERIE_S_KEY=120.EXR.A.USD.EUR.SP00.A&periodSortOrder=ASC

الهوامش والمراجع:

نظرية الأثمان من أهم النظريات الاقتصادية التي تعتمد عليها كثير من الدول في تحديد ثمن السلعة في السوق، وتتناول كيفية تحديد ثمن أو سعر السلعة أو الخدمة في السوق، وتبحث في العوامل المحددة لسعر السلعة وأسباب تغير ذلك السعر، ووفق التحليل الاقتصادي فإن الثمن يتحدد عن طريق التفاعل بين قوى الطلب والعرض على السلعة في السوق وتحديد الثمن يختلف باختلاف نوع السوق (سوق المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار).

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2011، ص:22.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال. اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزربية، 2005، ص:44.

³ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 2010، ص:120.

⁴ Dominik Salvatore, économie internationale, traduction de la 9^e édition américaine par Fbienne Leloupe et Achille Hannequart, groupe de Boeck, 2008, p:597.

⁵ Ibid, p: 597.

⁶ مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة - الأزربية - مصر، 2007، ص:258.

⁷ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر - عمان - الأردن، 1999، ص:153.

⁸ صلاح الصيفي، انخفاض قيمة الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، تم التصفح بتاريخ 10 جوان 2015 على الساعة العاشرة صباحا على الرابط:

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-58-11075.htm>

⁹ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص:55.

¹⁰ صلاح الصيفي، انخفاض قيمة الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، تم التصفح بتاريخ 10 جوان 2015 على الساعة العاشرة صباحا على الرابط:

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-58-11075.htm>

¹¹ ممدوح الولي، آثارا انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع 15 أوت 2015 على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995/C1CFE069-D4-D-8878-50C90CDE734DCE.htm>.

¹² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:329.

¹³ عية عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي - حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت - لبنان، أيام 19 - 20 ديسمبر 2009، ص:23.

¹⁴ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص:48.

¹⁵ بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف - الدولار والأورو - وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف، 2009، ص:108.

¹⁶ ممدوح الولي، آثارانخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع 20 أوت 2015 على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995/C1CFE069-D4-D-8878-50C90CDE734DCE.htm>.

¹⁷ عبدالله مرعي بن محفوظ، انخفاض الدولار يدفع بالسيولة للمضاربة في سوق الأسهم الخشاش، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2015 على الرابط:

http://www.aleqt.com/2006/09/06/article_6316.html